مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
اسم الكاتب: م.م. دينا احمد عمر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3121
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٨٦ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [١٢٩-١٤٦]

أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة

دينا احمد عمر
مدرس مساعد -المعهد التقني نينوى
Dinaamor_333@yahoo.com

المستخلص

تواجه الدول العربية صعوبات في الحصول على رؤوس أموال محلية وبمقادير كافية لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لمواردها الطبيعية والبشرية ، فاغلب هذه الدول تتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي، وانخفاض معدلات نمو ناتجها القومي بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، ذلك أدى الى تدني مستوى الاستثمار فيها ، ومن ثم تضاءلت معدلات نمو رؤوس الأموال وتراكمها وتراجعت معدلات نمو الدخل والإنتاج وبالتالي هي واقعة في دوامة الفقر المفرغة التي سببت قصوراً في نمو الادخارات المحلية ، لذلك اهتمت هذه الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية بوصفها أحد مصادر سد الفجوة في الموارد المالية والموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية المتحكمة بالاستثمار، فضلا عن توفير متطلبات تسهيل أعمال الشركات المستثمرة.

يهدف البحث إلى محاولة قياس العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها ولاسيما الصادرات في عدد من الدول العربية،فقد اعتمدت دراستنا على الأسلوب الكمي في تقدير هذه العوامل والتي هي (الناتج القومي الإجمالي، والصادرات، والتضخم، والإنفاق الحكومي، والادخار).

The Effect of Exports on Direct Foreign Investment Follow in Selected Arab Countries

Dina A. Omar
Assistant Lecturer
Technical Institution /Mosul

Abstract

Arab countries face great difficulties in obtaining sufficient local capital to realize the required level of investment for the human and natural resources. Most of these countries are characterized by low income per individual and low GDP compared with other developed countries. This led to low levels of investment and consequently, a decrease in growth of income and product in accumulated capital Hence, average growth of income and product decreased so much that these countries fell in the poverty which caused a shortage in local capital growth. Therefore, most of these countries focus on attracting foreign investments as they are one of the sources to fill the gap in the financial and local resources. This is done through providing the appropriate investment conditions by updating organizational and legislative frames governing investment and facilitating the investing companies business.

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/٥/٢٥_____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/٩/٥

The study aims at measuring and analyzing factors governing direct foreign investment export special in some of the Arabic countries. Quantitative method is used in the study to identify these factors including national growth product, inflation, and governmental expenditure and saving.

المقدمة

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، وهو ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق الحرة وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

تسعى البلدان العربية وبسبب الظروف الاقتصادية وقلة مواردها المالية نتيجة ضيق قاعدة صادراتها وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار الوطني ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية من خلال إنشاء نظم و آليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وإزالة العديد من القيود أمام حركة رأس المال الأجنبي.

مشكلة البحث

أصبح العمل على امتلاك عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القواسم المشتركة في سياسات البلدان في السنوات الأخيرة ومنها الدول العربية . ويتحرك هذا الاستثمار استجابة لمجموعة من العوامل والمتغيرات يرجع بعضها الى الاقتصاد ووضع البلد السياسي ، فضلاً عن العوامل المرتبطة بتسهيل الأعمال ومدى جاذبية التشريعات المنظمة لعملية الاستثمار ومن هنا تكمن مشكلة البحث في تحديد مدى مقدرة الدول العربية على توفير العوامل والمتغيرات وبما يساعد على تجاوز العقبات أمام تدفق رؤوس الأموال.

أهمية البحث

إن زيادة التدفقات الاستثمارية الاجنبية لاتقتصر أهمية على البلدان العربية بل تمتد الى البلدان المتقدمة ، لدورها في زيادة مقدرة الاقتصاد على توليد الدخل وتنويع مصادر الإنتاج ونقل التكنولوجيا ، لذا فان دراسة العوامل والمتغيرات ومدى توافرها يسهم دوراً مهماً في رفع قدرة البلدان على جذب التدفقات وتكييف أوضاعها وبما يساعد على تجاوز الصعوبات التنظيمية والتشريعية وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار. وتأتي أهمية البحث من طبيعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد العربي وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع مقدرة الاقتصاد وتوسيع وتطوير قاعدة الإنتاج فيها.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما الصادرات فضلاً عن معرفة درجة توافر هذا المتغير في البيئة العربية للاستثمار وبما يسهم في رسم الاستراتيجيات المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولاسيما في ظل تزايد المنافسة بين البلدان على توفير الظروف الملائمة لتوطين الاستثمار.

فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يتأثر بالصادرات التي تعتمد أساسا الانفتاح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي ، والإنفاق الحكومي، وميزان الحساب الجاري، والتضخم، والادخار.

منهج البحث

سعياً لاختبار فرضية البحث فقد تم إجراء دراسة تطبيقية باستخدام التحليل الوصفي والكمي على وفق المنهج التجريبي للمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ لثماني دول عربية مختارة (الأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، والبحرين، والكويت، والسعودية، وعمان) وهي الدول التي توافرت عنها البيانات وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.SL.S).

أولاً - الإطار النظري

١. الصادرات

أ. مفهوم الصادرات

تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها الى الخارج.

وهناك علاقة طردية بين حجم الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر،لان زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي الى داخل البلد ، ولاسيما أن التعاملات الخارجية لأي بلد تتم بالعملات الأجنبية وبالعكس في حالة الاستيراد، فزيادة الاستيراد يؤدي الى تدفق رأس المال الى الخارج (Jomok.SK,2001,22).

ب. أثر الصادرات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك رأيان متداولان في أدبيات التنمية الاقتصادية فيما يخص العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات :

الأول - إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات

تسهم الشركات المتعددة الجنسية دوراً كبيراً في رفع كفاءة قطاع التصدير في الدول النامية، وهناك أسباب ودوافع لدى هذه الشركات تعمل على نقل وتوطين

بعض الصناعات في البلدان النامية ، ونلاحظ قبولا متزايداً على الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية التي تتبنى إستراتيجية التوجه التصديري ، وهناك المنافع المتحققة للدول النامية من جراء ذلك، تتمثل في تقليل كلفة حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها وممارسة العمل بها وفتح أسواق الدول النامية من دون نشاط الشركات ذات النشاط الدولي، وقيامها أيضا بتسويق المنتجات في السوق العالمية. www.rezgar.Com

إن المشكلة الرئيسة لدى الدول النامية يرجع الى تعاملها مع الشركات متعددة الجنسية ذات النشاط الدولي ، وتكمن في كيفية الاستفادة من النواحي الإيجابية لنشاطها من دون الوقوع في شرك التبعية الذي ينشأ من خلال شركات دولية النشاط أسلوب الإنتاج المعد للتصدير.

وفي دراسة للبنك الدولي عن الصادرات إشارة واضحة الى أهمية الصادرات بوصفها عاملاً مهماً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مدعمة بنتائج البحوث التجريبية السابقة ومنها دراسة John و Sen اللذين وجدا أن التصنيع لغرض التصدير هو من أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (World Bank,1996,3-4).

وتعد الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص محدد مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير (Export-Oriented)، وناقشت اغلب الدراسات فيما إذا كانت الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل أم العكس وضمن دراسة تجريبية لمنظمة اليونكتاد أشارت الدراسات التجريبية ، ومنها دراسة (لايمر) عام ١٩٨٥ الى وجود علاقة سببية متعاكسة بين حجم الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ، وان الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار التي تتمتع بمعدل عال من الاستثمار الأجنبي الداخل (UNCTAD/DTCI,1996,96-98).

وتشير دراسة Pain و Wakelin عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار الاتحاد الأوربي للمدة ١٩٧٧ -١٩٨٢ وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS الى أن الصادرات تؤثر بشكل إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Pain and Wakelin,1997,23) .

الرأي الثاني - أثر الصادرات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات ،وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتجه الى القطاع الإنتاجي الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى (Mallampally and Sauzzant,1993,3).

لقد أوضحت الدراسات التطبيقية في الدول النامية إرتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقق النمو الاقتصادي ونمو الصادرات في دول جنوب أسيا بصفة خاصة، وهذا ما يؤهلها للاندماج في عملية العولمة وتقسيم العمل الدولي.

ومن الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات ، أنه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، ويمكن لهذه الدول من الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

إن تشجيع الصادرات يؤدي الى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية ، وبذلك يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات الى تدعيم التخصص والى زيادة الإنتاجية. أيضا فان تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي بالتالي الى الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

إن التوسع في التصدير يؤدي الى تنشيط الاستهلاك المحلي ، لأن إرتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية،وبذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية. ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة.

ويمكن لزيادة الصادرات أن تسهم وبنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة ، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية.

وتتفاعل جميع العوامل المذكورة بقوة وتحفز على استثمارات إضافية وتشجع التصدير والاستهلاك أيضا، مما يؤدي الى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي (Galgau and Sekkat,2001,12)

إن وجود ما يسمى بالآثار الإيجابية للتصدير يتوقف على حالة الاقتصاد القومي ودرجة نموه ونوعية سياسة التنمية المتبعة . وتوجد نماذج مختلفة للتنمية تتحيز أو تتميز بالاتجاه نحو التصدير، ففي الدراسة التي أجراها Balassa حول العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في نحو ١٢ دولة نامية، فقد استنتج انه في المدة ١٩٦٠- ١٩٧٣ كان معامل ارتباط سبيرمان Spearman Rank Correlation بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومي يبلغ ٠,٦٧ في القطاع الزراعي، وبلغت ٠,٧١في قطاع الصناعة ، وبلغ ٠,٨٩للاقتصاد القومي ككل . وفي المدة نفسها بلغ معامل ارتباط الصادرات بالناتج الصافي للصادرات ٠,٧٤ في الصناعة و٠,٧٧للناتج القومي الكلي ،وهذا يعد انعكاساً للآثار غير المباشرة للصادرات ويعد Balassa من المتحمسين لإستراتيجية تشجيع الصادرات، وهو يرى أنها تفضل على إستراتيجية إحلال الواردات في أنها تؤدي الى توزيع الموارد بطريقة أفضل كما أنها تعمل على ضمان التشغيل الأفضل للطاقات الإنتاجية المتاحة والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير ، وتحسين الطرق الفنية للإنتاج بسبب المنافسة الدولية.

٢. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. المفهوم

إن تدفق رأس المال الأجنبي هو تدفق للموارد الاقتصادية للغير ، بهدف استخدامها خارج حدود البلد مالك تلك الموارد . أما أهم أنواعه فهي المساعدات الدولية (القروض والهبات) والاستثمار المحفظي (ويشمل شراء السندات الخاصة والعامة من الأسواق المالية)، ويرتبط بها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرف بأنه مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأ موال الاستثمارية الى الدول المضيفة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة مشاريع مختلفة في تلك الدول (الكواز، ٢٠٠٥، ٢).

وأول من استخدم مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر هو Herbert Feis عام ١٩٣٠ وأطلق عليها الاستثمارات الأ جنبية التي لا تؤثر في أسواق الأوراق المالية (الجميل، ٢٠٠١، ٢٤٥).

وعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات في المشروع المعين أو كلها، هذا فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك Joint Venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع Wholly Owned Investment Project ، فضلاً عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة Host Countries (أبو قحف، ٢٠٠١، ٣٦٦).

وتعرف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم Host country) بامتلاك أصل أو موجود في بلد آخر (البلد المضيف Host country)، مع وجود النية في إمتلاك ذلك الأصل (www.WTO.org).

في حين عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة، وانه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس منفعة لمستثمر في دولة أخرى ، يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة، أيا كان هذا المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة . (UNCTAD, 2000,267).

من التعريفات السابقة يمكن تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:

١. المقدار الذي يستثمره مواطنو بلد ما في مؤسسة أجنبية يكون لهم سيطرة عليها.

٢. الاستثمار الذي يستلزم السيطرة أو الإشراف على المشروع ، اذ يأخذ شكل تكوين مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده ، أو بالمشاركة سواء المتساوية أو غير المتساوية مع رأس المال الوطني ، كما يمكن أن يأخذ شكل إعادة شراء جزئي أو كلي لمشروع قائم.

٣. التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي الى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية.

ب. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

هناك أنواع عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر كما أشارت الدراسات والأبحاث ويمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:

أ. الاستثمار المشترك

وهو استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويعد هذا الشكل أكثر شيوعاً للتدفق الأجنبي ، لأسباب سياسية واجتماعية ، ويحصل الاستثمار في حالة انخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، وذلك بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال (أبو قحف، ١٩٩٨، ١٩).

ب. استثمار ممتلك بالكامل للشركات الأجنبية

وهو من الأنواع الأكثر تفضيلاً للشركات ، إذ يضمن سيطرة الشركة بالكامل على الإنتاج والتسويق ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول الأخرى.

جـ. مشروعات أو عمليات التجميع

وهي تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها بشكل منتج نهائي.

د. عمليات الاندماج أو التملك

وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة ، وأصبحت مصدراً أساسيا للاستثمار الأجنبي المباشر (Deepak, 2001, 3).

ويمكن تصنيف المستثمرين الى:

١. الباحث عن الأسواق.
٢. الباحث عن المواد الأولية.
٣. الباحث عن الكفاءة.

ويسهم هذا التصنيف في مساعدة البلدان على إتباع استراتيجيات مناسبة تساعد على جذب وتوطين الاستثمارات عبر تحديد العوامل المؤثرة في جذب كل صنف من المستثمرين.

كما يمكن تقسيم الاستثمار على وفق معايير أخرى ، مثل الشكل القانوني وأساليب الإدارة الدولية ونوع النشاط الاقتصادي وأشكال الملكية (النجار، ٢٠٠٠، ١٨).

٣. توصيف الإنموذج القياسي المقترح

إن توصيف الإنموذج يتم بتحديد العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه متغيراً معتمداً والصادرات، والناتج القومي الإجمالي ، وميزان الحساب الجاري ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي والادخار المحلي بوصفها متغيرات مفسرة بالاستناد الى منطق النظرية الاقتصادية لغرض قياس دالة الاستثمار ، وقد أخذ الإنموذج الصيغة الآتية:

$$E/y = FDI + Yg + S/y \text{---------------------------} (1)$$

$$FDI = GDP + E/\hat{} y + TB/y + INF/y + GE/y + S/y \text{-------------} (2)$$

اذ إن :

E/y = نسبة الصادرات الى الناتج القومي الإجمالي

FDI = الاستثمار الأجنبي المباشر.

yg = معدل نمو الناتج القومي.

S/y = نسبة الادخار المحلي الى الناتج القومي.

GDP = الناتج القومي الإجمالي.

E^/y= معدل نمو الصادرات المقدر.

TB/y = نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج القومي الإجمالي.

INF/y = نسبة التضخم الى الناتج القومي الإجمالي.

GE/y = نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج القومي الإجمالي.

S/y = نسبة الادخار المحلي الى الناتج القومي الإجمالي.

وتم اختبار التشخيص للانموذج المقترح المذكور آنفاً (*) (Identification) فتبين أن الإنموذج مشخص تشخيصا علويا وبناء عليه سنعتمد طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين Two Stage Least Square لغرض حل إنموذج المعادلات الآنية الخاصة ببحثنا ، كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (Koutsoyiannis, 1977, 384 – 385).

ويبين الجدول المرفق في الملحق ١ نتائج تقدير معادلة معدل الصادرات بوصفها نسبة من الناتج القومي الإجمالي وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (O.L.S) ومعادلة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2S.L..S).

(*) يقصد بالتشخيص اختبار كل معادلة من معادلات الإنموذج من حيث صياغتها بشكل نهائي ومن دون إهمال أي متغير أساسي أو ثانوي فيها ، ثم بيان الأسلوب الملائم لتقدير معالم الإنموذج تحت البحث (كاظم ، ١٩٨٨ ، ٣٣) .

٤. المتغيرات الاقتصاديةالمؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا نموذج مقترح

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العوامل الرئيسة الآتية:

أ**متغيرات قابلة للقياس الكمي** :الناتج القومي الإجمالي، والصادرات، الإنفاق الحكومي، والتضخم، والادخار وتشمل:

- الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي محدداً أساسيا للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة ، وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير العديد من الشركات المحلية والأجنبية لاستثمار أموالها. وقد أقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة Positive Relationship بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . وفي دراسة (لليونكتاد) عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي لـ ٤٢ دولة نامية تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي بوصفه محدداً لجذب رأس المال الأجنبي (UNCTAD,2000,6).

- نسبة الصادرات الى الناتج القومي الإجمالي المقدر

تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال الدراسات التطبيقية Green Grima Wakelin عن استثمار اليابان في المملكة المتحدة خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٠) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ذات المرحلتين (2.S.LS) تبين أن للصادرات تأثيرا إيجابيا على استثمار اليابان في المملكة المتحدة (Grima,Green and Wakelin ,1999,14).وتشير دراسة Hainaut Anderson عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات صناعية لـ ٢٣دولة نامية للمدة (١٩٨٩-١٩٩٤) الى أن الصادرات من أكثر المحددات تأثيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر (Anderson and Hainaut, 1998, 23).

- نسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة . وتوجد عدة طرق لقياس التضخم منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار المنتج ومخفض الناتج القومي الإجمالي . ولمعدلات التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الأرباح ، ومن ثم حركة رأس المال،و تؤثر في تكاليف الإنتاج التي تعنى بها الشركات الأجنبية . وارتفاع معدل التضخم يؤدي الى فساد المناخ الاستثماري ، والمعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز ١٠% أو ٣٠% أو ١٠٠%سنوياً تشوه النمط الاستثماري، ويدخل الاستثمار منطقة الخطر سواء

كان للاستثمارات المحلية أو الأجنبية ،ويعد التضخم مؤشرا على ضعف الاقتصاد القومي، وهناك علاقة سلبية Inverse Relationship بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،وتبين دراسات أخرى إن الدول التي تتمكن من تقييد التضخم من أن يتجاوز معدلات تزيد عن ٢٠% تحقق نجاحا ملحوظاً في جذب الاستثمار الأجنبي (صقر، ٢٠٠١، ٥٣). وفي دراسة تجريبية Ursorung Harms and تناولت أثر معدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من الدول النامية وقد استخدمت بيانات مقطعية لفترتين الأولى بيانات ٢٧ دولة نامية للفترة ١٩٥٥-١٩٦٠ والثانية ٤١ دولة نامية للفترة ١٩٦٥-١٩٧٠ وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.LS)أوضحت نتائج التقدير في هذه الدراسة أن معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي فيجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Harms and Ursorung, 2002, 7).

- نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج القومي الإجمالي

إن حالات العجز في ميزان المدفوعات تشير الى حالة من اللاتوازن في الميزان التجاري،هذا بدوره يعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، واظهرت دراسة لفري وشنايدر عام ١٩٥٨أن العجز الكبير في ميزان المدفوعات يشير الى أن البلد يعتمد بشكل كبير على إمكانياته، من هنافان حالات العجز طويلة الأمد من المحتمل أن تؤدي الى زيادة الضرائب المستقبلية ،وهذا يقود الى تخفيض مداخيل الأفراد، ومن ثميخفض الطلب على السلع والخدمات ، فينخفض على أثره الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار، وهناك علاقة سلبية Inverse Relationship بين ميزان الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Ahn,Adj and Willett,1999,9). وتشير دراسة Tcha عن الاستثمارات الأمريكية في الدول النامية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S) الى أن ميزان الحساب الجاري يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الأمريكية في هذه الدول (Tcha, 2000, 41-43).

- نسبة الأنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي

تشير زيادة حجم الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي الى أن الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي ، ويؤدي الى زيادة عجز الموازنة الحكومية والى زيادة الضرائب مستقبلا فتنخفض مداخيل الأفراد ومن ثم يخفض الطلب على السلع والخدمات، فينخفض الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار(ساملسون، نوردهاوس وماندل، ٢٠٠١، ٢٠٠)، وهناك علاقة سلبية Inverse Relationshipبين الإنفاق الحكومي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . وتشير دراسة Montfort عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مالطا للمدة ١٩٩٠-١٩٩٥ الى أن الأنفاق الحكومي يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر (Montfort, 2002, 14).

- **نسبة الادخار المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي**

يوجد تأثيران للادخار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، الأول تـأثير طردي هو أن الادخار المحلي يؤدي الى زيادة الاستثمار والإنتاج وتوسـيع حجـم السوق ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشـر (Ram, 1980 ,24) وفـي دراسة الاقتصادي Papanek على ٣٤ دولة ناميـة وباسـتخدام بيانـات المقطـع العرضي للمدة ١٩٥٠-١٩٦٠ وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS أكدت على العلاقة طردية بين المدخرات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشـر (Papanek ,1972, 141). أما الثاني فهو تأثير سلبي، إذ إن قلة المدخرات المحليـة في الدول العربية تؤدي الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبـي المباشـر، ولاسـيما بالنسبة للدول غير النفطية ، إذ يكون هناك اعتماد اكبر على الاسـتثمار الاسـتثمار الأجنبي المباشر في إنشاء المشاريع وتنشيط الاقتصاد وتوفير فـرص العمـل (United Nation, 2001, 2) ومن الدراسات التجريبية التي أوضحت العلاقة العكسية بين الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة (Singh,1972,141).

ب- **متغيرات غير قابلة للقياس الكمي** : مثل الاستقرار السياسي والتقدم الحضاري، ودرجة التحرر الاقتصادي.

٦. تحليل النتائج والمناقشة

نلاحظ من الملحق ١ أن المعادلة الأولى هي معادلة معدل نمو الصادرات الى الناتج القومي الإجمالي للدول عينة البحث ، ويلاحظ التـأثير الموجـب للاسـتثمار الأجنبي المباشر على معدل الصادرات ظهر في دولة البحرين عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية القائلة بـان تـدفقات الاسـتثمار الأجنبي المباشر تؤدي الى زيادة في معدل نمو الصادرات ، وهذا يتفق مع دراسـة لمنظمة اليونكتاد (UNCTAD/DTCI,1996,96-9). فقد أشارت الدراسات التجريبية ومنها دراسة Limer عام ١٩٨٥ الى وجود علاقة سـببية متعاكـسة بـين حجـم الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وان الصادرات تـسبق الاسـتثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بمعدل عال من الاستثمار الأجنبـي المباشـر الداخل، إلا أن ذلك لا يعني بأن للاستثمار الأجنبي المباشر نتائج ايجابية في رفـع كفاءة الأداء الاقتصادي في هذه الدول لان تأثيرها ظل وحيد الجانب وأبقى العلاقة بين الدول العربية والمتقدمة هي علاقة مركز وأطراف، لان طبيعـة الاقتـصادات العربية هي اقتـصادات مزدوجـة Dualistic Economy ، تتـسم بوجـود قطـاع تصديري حديث وقطاع زراعي تقليدي ، لذا تصبح عمليـة التفاعـل بـين هـذين القطاعين ضمن هذا الاقتصاد عملية معقدة جدا ، واثر الاستثمار الأجنبي فـي هـذه القطاعات يتمثل في قطاع تصدير المواد الأوليـة والاسـتخراجية الـى الأسـواق العالمية على حساب تخلف القطاعات الأخرى. إلا أن التأثير كـان موجبـا وغيـر معنوي في كل من دولة تونس والكويت . وظهر تأثير الاستثمار الأجنبي على معدل نمو الصادرات سالبا معنويا في دول عمان والسعودية والجزائـر عنـد مـستوى

معنوية ٠,٠٥،وسبب ذلك هوتزايد القيود المفروضة علـــى التجـــارة الخارجيـــة ، فضلا عن استمرار العجز في موازين مدفوعاتها وهو سبب داخلي،فـــضلاً عـــن توجيه أجزاء كبيرة من الاستثمارات الأجنبية لتمويل مشروعات البنية التحتية، وان توسع الإنفاق الحكومي على الأغراض العسكرية أدى الى تآكـــل المـــدخرات ثـــم انخفاض معدل الاستثمار المحلي. وظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشـــر علـــى معدل نمو الصادرات غير معنوي في دول مصر والأردن.

أما بالنسبة للمعادلة الثانية معادلة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق طريقة (2.S.L.S) للمدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ فتشير الـــى أن تـــأثير النـــاتج القـــومي الإجمالي كان معنويا وموجبا على الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنويـــة 0.05 في دول تونس والكويت والأردن وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية أي كلما كان حجم الناتج القومي الإجمالي متمثلا بحجم السوق كبير كان هنـــاك جـــذب اكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتفق مع دراســـة (Hara and Razafimhefa, 2003, 2) اللذان قدما تعدادا شاملا للدراسات السابقة التي تثبت أن حجم السوق هـــو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصادات الدول النامية والمتطورة ومع ذلك يمكن أن يكون حجم السوق اقل تأثيرا أو غيـــر مهـــم إذا تـــم اســـتخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف كقاعدة إنتاج فقط واخذ ربحاً مـــن ميـــزة الكلفة للبلد المضيف من اجل تصدير إنتاجها بصورة أكثر تنافسية لأسواق أخـــرى، ودراسة (Albuqacrque, Loayza and Serven, 2003, 8) التـــي اســـتهدفت تحليـــل واستقصاء أثر الاستثمار الأجنبي المباشر متمثلاً بالعولمة على أسواق الدول النامية وبخاصة في دول أمريكا اللاتينية للمدة ١٩٨٥ -١٩٩٩ من خلال دراســـة العلاقـــة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الناتج المحلي الإجمالي وباســـتخدام الـــصيغة اللوغاريتمية وبطريقة المربعـــــــــات الصغرى الاعتيادية OLS، خلصت الى أن العلاقة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المباشـــرة كانـــت إيجابية. إلا أن ذلك التأثير كان موجبا على الرغم من عدم معنويته في دول عمـــان والجزائر. كما ظهر سالباً معنويا في السعودية، وغير معنوي في مصر والبحرين.

وأظهرت التقديرات الواردة في الملحق ١ أن تأثير معـــدل نمـــو الـــصادرات بوصفه نسبة من الناتج القومي الإجمالي معنويا موجبا علـــى الاســـتثمار الأجنبـــي المباشر عند مستوى معنوية ٠,٠٥،في دولة البحرين إذ تعد هذه من الدول النفطية التي شهدت استقرارية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي من الـــدول ذات الدخل العالي(ارتفاع الدخل من الصادرات النفطية)،كما ظهر موجباً على الـــرغم من عدم معنويته في الكويت وتونس ، وهذا يعني ان هنـــاك دورا كبيـــرا ومـــؤثرا لمعدل نمو الصادرات في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشـــر فـــي بعـــض الأقطار العربية. وهذا موضح في دراسة (Anderson and Hainaut, 1998, 23) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات صناعية لـ ٢٣ دولة ناميـــة للمـــدة ١٩٨٩ -١٩٩٤ تبين أن الصادرات من أكثر المحددات تـــأثيرا علـــى الاســـتثمار الأجنبي المباشر. وان معدل نمو الصادرات المقدر ظهر له تأثير معنـــوي ســـالب

على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مصر والسعودية وعمان والجزائر عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وهذا يعود الى تدهور معدلات التبادل التجاري نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولية (النفط) في السعودية وعمان، فضلاً عن القيود المفروضة على التجارة الخارجية في دولة الجزائر ومصر . وظهر التأثير غير معنوي في دولة الأردن والكويت وتونس.

وأظهرت التقديرات الواردة في الملحق ١ أن ميزان الحساب الجاري كان معنوي وسالب عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في تونس وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي كلما ارتفع العجز في ميزان المدفوعات سيعيق من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب اتجاه أسعار الاستيرادات الى الارتفاع بمعدلات متزايدة ، وهذا يعني أن زيادة مدفوعات هذه الدول من النقد الأجنبي للحصول على الاستيرادات أدى الى تراكم الديون الخارجية التي أثقلت كاهل اقتصادياتها وزادت من عجز موازين مدفوعاتها ، فضلاً عن هذه الدول تعتمد على قطاع التصدير ، كما أن انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة تنتج عنه حالات لاتوازن داخلية أدت الى عجز الميزانية. وتشير دراسة (Tcha, 2000, 41-43) عن الاستثمارات الأمريكية في الدول النامية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S) الى أن عجز ميزان الحساب الجاري يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الأمريكية في هذه الدول . كما أظهرت التقديرات أن التأثير ظهر سالباً على الرغم من عدم معنويته في دول السعودية وعمان والجزائر . وظهر ميزان الحساب الجاري غير معنوي في البحرين والكويت والأردن ومصر.

وتشير التقديرات الواردة في الملحق ١ الى أن معدل التضخم كان سالباً ومعنوياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في عمان والسعودية والبحرين ، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، أي كلما ارتفاع معدل التضخم أدى الى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من عدم معنويته فقد ظهرت الإشارة سالبة في الكويت ، وظهر معدل التضخم موجباً معنوياً في تونس، وغير معنوي في دول الجزائر ومصر والأردن. وهذا يتفق مع دراسة (Reichel, 1995, 39) عن العلاقة العكسية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر لعينة تضمنت بيانات مقطعية لـ ٧٤ دولة نامية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

وأظهرت التقديرات الواردة في الملحق ١ أن نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج القومي الإجمالي معنوية وسالبة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في كل من السعودية وتونس وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تفيد بـ أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي الى تخفيض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ويعود ذلك الى انحسار العوائد النفطية . الا أن ذلك التأثير كان غير ومعنوي سالب في مصر والبحرين، وهذا يتفق مع دراسة (Montfort, 2002, 4) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مالطا للمدة (١٩٩٠-١٩٩٥) اذ أكدت أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل سلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وظهرت نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج القومي الإجمالي معنوية وموجبة في دولة عمان، وهذا يتفق مع دراسة (Obwna, 2002, 14) في أوغندا للمدة ١٩٨١-١٩٩٥ باستخدام طريق المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، فقد وجد بـ أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي في أوغندا، أي كلما ازداد الإنفاق الحكومي في هذه الدول لا يفي بالغرض أي أنها غير قادرة على سد حاجة متطلبات البلد من الإنفاق على البنى التحتية. كما ظهرت التقديرات غير معنوية في دول الجزائر والأردن والكويت.

ومن ملاحظة الملحق ١ تبين أن نسبة الادخار الى الناتج القومي الإجمالي كانت ذات تأثيرات معنوية موجبة على الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية ٠.٠٥ في كل من دول البحرين والسعودية ومصر، وهذا يمكن أن يرجع الى ضخامة البرامج التنموية التي تبنتها هذه الدول والتي لا يتناسب تمويلها مع ما متوفر من مدخرات، مما قاد الى زيادة الحاجة الى الاستثمار الأجنبي المباشر للوصول الى معدل النمو المستهدف بسبب تدني أجهزتها الإنتاجية وانخفاض كفاءة استثماراتها وتدني كفاءة التشغيل فيها وزيادة حجم السكان وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالي والادخار، نتيجة لانخفاض مستوى الدخول وعدم فعالية سياستها المالية والنقدية. وهذا يتفق مع دراسة (Papanek, 1972, 141) على ٣٤ دولة نامية واستخدم بيانات المقطع العرضي للمدة ١٩٥٠-١٩٦٠ وطبق فيها طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS وقد أكدت هذه الدراسة على العلاقة الطردية بين المدخرات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر وأظهرت التقديرات أن لنسبة الادخارات تأثيرا معنويا سالبا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن عند مستوى معنوية ٥%، وهذا يتفق مع دراسة (Singh, 1992, 312) التي أوضحت العلاقة العكسية بين الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، ويعود ذلك الى عدم كفاءة السياسة المالية والنقدية وتخلف العادات والتقاليد الاجتماعية وعدم استثمار المؤسسات الادخارية وتخلف النظام الضريبي في هذه الدول والتمويل التضخمي وتغير أسعار الفائدة.

الاستنتاجات

إن حجم السوق ومعدل الصادرات المقدر يمارس تأثيرا معنوياً في اغلب الدول العربية عينة البحث على الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما الدول النفطية.

إن نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج القومي الإجمالي ونسبة التضخم الى الناتج القومي الإجمالي غير معنوية التأثير في أغلب الدول العربية.

إن نسبة الادخار المحلي الى الناتج القومي الإجمالي يمارس تأثيرا معنوياً وموجباً في أغلب الدول العربية.

إن نسبة ميزان الحساب الجاري الى الناتج القومي الإجمالي ذات تأثير معنوي سالب في أغلب الدول العربية.

التوصيات

١. الاهتمام المتواصل بدعم قطاع التصدير في أي بلد عربي من اجل جذب تدفقات اكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٢.دعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة العمالية ،إذ من شأنه زيادة الطاقة التصديرية وفرص التوظيف والتقليل من الاستيرادات.

٣. إتباع سياسة تشجيع الصادرات وإقامة العديد من الصناعات من أجل تقليل إعتمادها على الخارج أو لجلب أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية عن طريق التصدير.

٤.الاهتمام المتواصل في إيجاد المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الأموال الخارجية التي توفر التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية في الأقطار العربية التي تعاني من ضعف التمويل المحلي بشكل عام.

٥. تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة، سيؤدي دوراً مهماً في زيادة حجم السوق ومن ثم زيادة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

٦.زيادة الادخار من خلال ترشيد وتنمية الوعي الادخاري الذي يعد عاملاً مهماً من العوامل المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

٧.تقليل العجز في ميزان الحساب الجاري من خلال الحد من الاستيرادات والنفقات غير الضرورية وزيادة صادرات الدول العربية.

المراجع

اولاً - المراجع باللغة العربية

١. أموري هادي كاظم، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، مطبعة التعليم والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨٨.

٢. بول أ. ساملسون وليام د. نورهاوس، ما يكل ج ما ندل، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن، ٢٠٠١.

٣. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الخامد للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠١.

٤. سعد محمود الكواز، تدفقات الاستثمار الاجنبي واثارها على اقتصادات البلدان النامية، بحث مقبول للنشر في مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

٥. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، ط٢، الإسكندرية، دار الإشعاع، ١٩٩٨.

٦. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

٧. عمر جميل صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، طبع ونشر وتوزيع الدار الجامعية، لبنان، ٢٠٠١.

٨. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠.

ثانياً - المصادر باللغة الإنكليزية

1. A.Reichel, Development Aid, Saving and Growth, Vol.XIX, No3, 1955.
2. Deepak Mishra, Inflow Privent Capital and Growth, Finance and Development, Vol38, N2, Joun, 2001.
3. G. Papanek, Aid Foreign Private Investment Saving and Growth in Less Developed Countries, Journal of Political Economy, vol. 81, No. 1, 1973, 1972.
4. Jomo K.S, Growth after the Asian Crisis ,Unctad and Center for International Development, Hrvard University, 2001.
5. Jordan Shan, Garry Gand Tian and Fiona Sun, "Division Working Papers, China Economy." 1997 http://ncdsnet.anu.edu.au. publications/online.
6. Karl Montfort, Easing the Way for Foreign Direct Investment, The Economic Journal, No. 26, London, 2002.
7. Khalid Sekkat and Olivia Galgau, "The Impact of the Single Market on Foreign Direct Investment in European Union," 2001
8. Koutsoyiannis, Theory of Econometrics, Second Edition, the Macmillan PressLtd., London, 1977.
9. Magnet Ram, Export With External Capital Inflow and Economic Growth in Developing Countries with Special Reference to South Asian Countries, Indian Economic Journal, Vol.27, 1980.
10. Marios B. Obwona, "Determinants of Foreign Direct Investment and their Impact on Economic Growth in Uganda," www.Web.idrc.ca/uploads/users, 2000.
11. Masauki Hara and Ivohasims F. Razafimaherfa, "The Determinants of Foreign Direct Investment into Japan," www.eco.kobe- u.ac.jb/discussion/03012003.
12. Moon Joong Tcha, "A Note on Australia's Inward and Outward Direct Foreign Investment," www.balckwell-senergy.com/ link/doi, 2000.
13. Nauro F. Philip Harms and Henrich W. Urspring, Do Civil and Political Repression Really Boost Foreign DI, Journal of Development Economics, vol. 70, No. 4, 2002.
14. P.S. Andersen and P. Hainaut, "Foreign Direct Investment and Employment in the Industrial Countries," www.bis.org/pobl/ work61.htu1998.
15. Panama Mallampally and Karl P. Sauvant, "Foreign Direct Investment in Developing Countries, Finance and Development," 1999 www.lmf.org/external/pubs/ft/fandd.
16. Rui Albuquerque, Norman Loayza and Luis Serven, "World Market Integration Through the Lens of the Foreign Direct Investors," 2003 www.ideas.repec.org/p/work/wbrwps/3060.htm.
17. UNCTAD, World Investment Report 1999, UN, New York, USA, 2000 .
18. UNCTAD/DTCI, UN, The Nature of Transnational Corporations, Journal of Transnational Corporations, vol. 1, No. 2, New York.
19. United Nations, a, Implication of Euro Currency for the ESCWA Region, New York, 2001
20. World Bank, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington. 2004 www.worlbank.org.
21. World Bank, DEC Notes, Research Finding, What Determinants Foreign Direct Investment? No. 16, Washington, 1996.
22. www.ecmod.net/conferences/ecomod2002/papers.htm.
23. Yong Seok Ann, Slamet Seno Adji. and Thomas D. Willett, International Economic Journal, vol. 12, No. 1, 1998 www.spe.cau.edu/ studentsalumi/studpub.

    www.two. Org /ecommerco/0066/pdf.15

    www.rezgar. com /debat/show. art.asp?aid=59334

الملحق ١
نتائج إنموذج تحليل إحصائي معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة (S. L. 2. S) في دول العينة خلال المدة ١٩٨٠ -٢٠٠٢

الأردن

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	٤,٦٨ (١,٤١)	- ٠,٦٩ (- ٠,٦٤)	٠,٣١٩ (٠,٩١)	- ٠,٠٢٩ (- ٠,١٠)	٠,٦٩	١٠,٩	١,٤٣			
FDI	a0	GDP		TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	— ٨,٧ (- ٠,٧٤)	١,٧٠ (٢,١٠)	- ٠,٢٢٢ (- ١,١٠)	٠,٠٠٠٦ (٠,٠١)	٠,٠٦٦٨ (٠,٧٨)	٠,٠٤٥ (٠,٢١)	- ٠,١٩٤ (- ٢,٨٣)	٣,٤٢	٥٩,٤	١,٧٣

تونس

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	٣٠,٣ (١,٢٨)	٠,٠٠٠٥١ (٠,٤٩)	٠,٥٨١ (١,٩٤)	- ١,٢١ (١,٤٩)	٢,٤٤	٣٢,٨	١,٧٧			
FDI	a0	GDP	E^X	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	١٥٩٣ (١,١٦)	٤٦,٤ (٣,٣١)	٨,٧ (٠,٢٦)	- ٤٤,١ (- ٣,٧٧)	٢٨,٤ (٢,٣٧)	- ٥٢,٩ (— ٢,٦٥)	- ٢٥,٣ (- ٠,٩٦)	٨,٠٣	٧٧,٥	١,٦٥

الجزائر

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	١١,٨ (١,٩٦)	- ٠,٠٣٨٧ (- ٣,٥٧)	١,٢٧ (٣,٤٤)	- ٠,٣٢٤ (- ١,٧١)	١٦,٤١	٨٦,٠	٢,٨٣			
FDI	a0	GDP	E^X	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	- ١٦٣٧ (- ٠,٩٧)	٨,٨ (٠,٦١)	— ١٢,٤ (- ٢,٩٥)	- ١,٥ (- ٠,١٢)	— ١,٦٥ (٠,٥٧)	٣٩,٣ (١,١٢)	— ٢,٣٦ (- ٠,٣٦)	٤,٩٧	٨٥,٦	٢,٢٦

مصر

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	- ١٨,٦ (- ٠,٦٧)	- ١,٥٤ (- ١,٠٠)	- ٠,٣٠٠ (١,٠٢)	٢,٠١ (- ٠,٠٧)	٢,٢٧	٢٨,٦	١,٧٢			
FDI	a0	GDP	E^X	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	- ٧,٤٥ (- ٢,٢١)	- ٠,٠٢٧١ (- ١,٥٥)	- ٠,٥٨٥ (- ٦,٣٢)	٠,٠١١٩ (٠,٤٦)	0.0025 (٠,١٥)	- ٠,٠٤٥٣ (- ١,٨٦)	١,١٠ (٥,٨٩)	١٦,٢١	٨٧,٤	١,٧١

البحرين

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	53.3 (٣,٤٦)	٠,٣٦٥ (٢,٨٨)	- ٠,١٤١ (- ٠,٢١)	- ٠,٩٥٠ (- ٢,٨٠)	٦,٣٨	٥٣,٠	٢,٦٣			
FDI	a0	GDP	E^X	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	- ١١٥ (- ٦,٩٨)	- ٠,٤٥٢ (- ٠,٧١)	٢,٤٩ (١٣,٣٩)	٠,٠١٦ (٠,١٦)	- ٠,١٨٨ (- ٢,٠٣)	— ٠,٣٧٥ (- ١,٩٥)	٢,٣٢ (١١,١٧)	٨٥,٣٣	٩٧,٣	١,٩٠

الكويت

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	ـ١,٩٠ (- ٠,٤٧)	٠,٠٠١٤٠ (٠,٣٧)	٠,٣٤٣ (٣,٢٨)	- ٠,٠٤٩ (- ٠,٤٧)	٤,٩٤	٤٦,٦	٢,٤٧			
FDI	**a0**	**GDP**	$E^\wedge X$	**TB**	**INF**	**GE**	**DSR**	**F**	**R2**	**D.W**
	- ١٤٢٨ (- ١,٠١)	٩٠,٨ (٢,٤٩)	٣,٣ (٠,١٧)	١,١٧ (٠,١٣)	- ١٠,٥ (- ٠,٩٨)	١,٨ (٠,١٤)	- ٠,٢ (- ٠,٠١)	١,٥٥	٣٩,٨	٢,٢٨

السعودية

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	٢٦,١ (٢,٩٢)	- ٤,٤٧ (- ٢,٣٠)	- ٠,٩٤٧ (- ١,٠٩)	٠,٣٠٥ (١,٠٥)	١,٨٧	٢٤,٨	٠,٤١			
FDI	**a0**	**GDP**	$E^\wedge X$	**TB**	**INF**	**GE**	**DSR**	**F**	**R2**	**D.W**
	@ ٣٣ ، ،،))	ـ ٠,١٨٦ (- ٢,٦٧)	ـ ٠,٢١٩ (- ٦,٠٤)	ـ٠,٠٣٣٧ (- ٠,٨٦)	- ٠,٠٨٠٧ (- ٢,٦١)	- ٠,٢٤٢ (- ٢,٥٧)	٠,٢٥٠ (٣,١٢)	١٦, ١١	٨٧,٣	٢,٢٩

عمان

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	- ١٨,٦ (- ٠,٦٧)	- ١,٥٤ (- ١,٠٠)	- ٠,٣٠٠ (١,٠٢)	٢,٠١ (- ٠,٠٧)	٢,٢٧	٢٨,٦	١,٧٢			
FDI	**a0**	**GDP**	$E^\wedge X$	**TB**	**INF**	**GE**	**DSR**	**F**	**R2**	**D.W**
	- ٧,٤٥ (- ٢,٢١)	- ٠,٠٢٧١ (- ١,٥٥)	- ٠,٥٨٥ (- ٦,٣٢)	٠,٠١١٩ (٠,٤٦)	0.0025 (٠,١٥)	- ٠,٠٤٥٣ (- ١,٨٦)	١,١٠ (٥,٨٩)	١٦,٢١	٨٧,٤	١,٧١